غياب الرقابة واحتكار السلعة وبيعها حسب المزاج الشخصي أعطى مساحة واسعة للتلاعب بها..

غلاء الأسعار.. غول يفترس المواطنين دون رحمة!

تقرير / قيصر ياسين

في ظل غياب الرقابة والمحاسبة والتفتيش أصبح المواطن في محافظة عدن يعاني من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والغذائية والخضروات والفواكه واللحوم والأسماك وغيرها من السلع الأخرى التي يحتاج لها المواطن لإعالة أسرته وهو يعتمد على الراتب الشهري فقط الذي لا يلبي متطلبات الحياة اليومية.

"الأمناء" بدورها سلطت الضوء على معاناة البائع والمشتري وكانت حصيلة اللقاء كالتالي:

ضعف البيع والشراء

في البداية تحدث إلينا الأخ "أحمد علي" - جزارا في محلمة صيرة قائلا - :"إن عملية البيع والشراء ضعيفة بسبب ارتفاع أسعار اللحوم وغير ذلك من مشاكل مادية يعانيها المواطن في عدن حيث أصبح الحصول على اللحم صعبا لدى العديد من المواطنين الغير قادرين على تحمل تكاليف شراءه"، مؤكدا أن الأوضاع السياسية تلعب دورا سلبيا في إيجاد معالجة جادة لحماية المواطن من ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار اللحوم، متبعاً بقوله:" إن أسعار اللحوم تتفاوت بين ملحمة وأخرى حيث يباع رأس الماشية ما بين 30-25 ألف ريال بحسب الأحجام والمراعي والقيمة الغذائية."

تيارات الأسعار المترددة

كما تحدث إلينا الأخ "فهمي العمري" صاحب بقالة بالقول :"إن البضائع تُشترى من تجار الجملة وتتغير الأسعار يوميا بسبب احتكار بعض المواد الاستهلاكية في ظل غياب الرقابة وعدم فتح باب التنافس في جميع المنتجات من أجل الحد من تفاوت ارتفاع الأسعار حيث وصل سعر الـ 5 كيلو السكر من 1200 ريال إلى 1400 ريال بينما ترتفع أسعار عدد من المواد الغذائية الأخرى بأشكال متفاوتة وليست كبيرة لا تتجاوز الـ 150-100 ريال، مؤكدا أن المشكلة الرئيسية في البضائع غير مخزونة أحد أسباب أزمة ارتفاع الأسعار عندما تختفي السلعة من ساحة التنافس بين التجار تبدأ الأزمة الخانقة لها ، علما أن عدد من المحلات ترفض أي بضاعة ترفع فجأة وتكون ضمن البضائع المحتكرة" ، مضيفاً: " إن ارتفاع الأسعار هي تشكل إشكالية وأزمة مجتمعية تؤدي إلى زيادة الفجوة بين البائع والمشتري".

تلاعب بالأسعار

كما تحدث إلينا الأخ / عارم محمد بائع خضروات قائلا :" إن السوق يمر بأزمة تلاعب فيها الأسعار وتتغير يوميا ما يجعل تحديد سعر المنتج الغذائي غاية في الصعوبة حيث يصبح البائع والمشتري في قبضة ارتفاع الأسعار في جميع المنتجات الغذائية وخاصة سلع الخضروات والفواكه"، مؤكدا : " أن سلل البصل والطماطم تتفاوت في ارتفاع أسعارها ما بين 2500 إلى 3000 ، مشيراً إلى أن اليوسفي والبرتقال يدخل ضمن المنتجات المحتكرة ويكون دائما في حالة ارتفاع حيث تبلغ قيمة السلة إلى 7000 ريال" ، مشيراً بالقول :"أن أكثر المشتريين لا يسألون بل يشترون بصمت فالحياة اليومية تلزم كل مواطن وموظف وعامل وربة بيت أن يتوجه إلى السوق يشتري ما يحتاجه لتلبية احتياجات أسرته".

سوق السمك

وعن بيع وشراء السمك تحدث إلينا الأخ "عبدالرحمن باذيب" بائع سمك قائلا :" إن بيع الأسماك لم يعد كما كان في السابق ولكن فتحنا محلات عديدة للشراء حتى بـ 200 ريال من أجل دعم المواطن البسيط في الحصول على قطعة من السمك من أجل الغذاء".

مضيفا :"إن سعر الأسماك يعتمد على سوق السمك وطرق احتكاره ، حيث يصل سعر الحوت الواحد من 4000 ريال ، مؤكدا أن أكثر المواطنين يشترون سمك الباغة بسبب وضعها ولكن في الوقت الحالي لا يتواجد ذلك الصنف لأنه ليس موسمه".

في الختام يؤكد المتحدثون أن ارتفاع الأسعار كان سببة الرئيسي ارتفاع سعر الدولار وأن الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلادنا تلعب دوراً اساسياً وتأثيراً مباشراً على الحياة الصحية والنفسية لجميع المواطنين.

اليونيسيف: ٥ ملايين طفل معرضون لأخطار صحية في اليمن

الأمناء / وكالات

أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف"، أن أكثر من 5 ملايين طفل يمني معرضون لأخطار صحية، مشددة على أن النظام الصحي في اليمن بحاجة "للوقوف على قدميه" بأسرع ما يمكن.

وأوضحت المنظمة - في تقرير صدر في جنيف - أن ما يصل إلى 2.5 مليون معرضون لخطر الإصابة بالإسهال كما أن ما يصل إلى 1.3 مليون معرضون لخطر التهابات الجهاز التنفسي الحادة إضافة إلى 1.5 مليون طفل يعانون من سوء التغذية و 370 ألفا يعانون من سوء التغذية الحاد.

وأضافت المنظمة أنها انهت مع شركائها حملة نفذت خلال الفترة من 24 إلى 29 سبتمبر الجاري للوصول إلى الأطفال والنساء في اليمن مع خدمات الصحة والتغذية لإنقاذ الأرواح مع استمرار الصراع، وقالت المنظمة إن أكثر من 600 ألف طفل تحت سن الخامسة وأكثر من 180 ألفا من النساء الحوامل والمرضعات تم مدهم بمجموعة من الخدمات الصحية والتغذية والتطعيم ومكملات الفيتامين إضافة إلى خدمات الكشف عن سوء التغذية وعلاج التهابات الطفولة فضلا عن الرعاية قبل الولادة وبعدها للنساء.

ولفتت المنظمة على لسان جوليان هارنس ممثلها في اليمن إلى أنها استخدمت في تلك الحملة أكثر من 34 ألفا من العامليين الصحيين، إضافة إلى 880 مشرفا ومراقبا انتشروا في 333 منطقة يمنية باستخدام كافة أنواع وسائل النقل ومع زيادة عدد مرات القيام بالتوعية في كافة أنحاء البلاد وبخاصة الأماكن التي يصعب الوصول إليها بسبب صعوبة التضاريس.

وقالت يونيسيف إن هذا التوجه جاء في وقت حرج بعد أن ترك الصراع في اليمن النظام الصحي والتغذية في حالة يرثى لها، وبما يعرض حياة الملايين من الأطفال والنساء عرضة للخطر.

وأكدت يونيسيف أن حملات التوعية لا تستطيع وحدها تلبية الاحتياجات الطبية للسكان، كما لا يمكن استمرارها لفترة طويلة، لافتة إلى أن وزارة الصحة اليمنية أعلنت أن تكاليف التشغيل لنظام الرعاية الصحية الأولية قد نفدت، بما يعنى أنه لن يكون ممكنا نقل الإمدادات الطبية بما في ذلك الأدوية من المخازن إلى المناطق النائية كما لن يكون هناك كهرباء ووقود لتوفير الطاقة لثلاجات تخزين اللقاحات والادوية الحساسة للحرارة.